وقفية أراضي مقبرة وادي السلام وحدودها
بين الموروث الديني والوثائق الحكومية

م. د. عبد الستار شنين الجنابي

كلية التربية للبنات / جامعة الكوفة

المقدمة

تتمتع مقبرة وادي السلام في النجف الأشرف بأهمية خاصة في نفوس الشيعة من المسلمين لما تمتاز به من مجاورة لأمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) ، إذ ورد في الكثير من الروايات التي سجلها لنا الموروث الديني عند الشيعة ، بأن شفاعة الإمام علي (عليه السلام) عند الله سبحانه وتعالى في يوم الحساب ستكون من نصيب كل من دُفن في هذه البقعة المباركة من الأرض .

وعلى الرغم من قدم مقبرة وادي السلام وأهميتها الدينية والتاريخية ، لكنها لم تحظَ بالاهتمام الكافي من الباحثين و المهتمين لدراستها بشكل موسع مستقل [١] . لذلك تأتي هذه الدراسة لتسد بعض الفراغ في الموضوع .

اعتمدت الدراسة في معالجاتها على الوثائق الحكومية العراقية ، إذ تم توظيف عشرات الوثائق الخاصة بالموضوع من محفوظات أرشيف وزارة الداخلية العراقية ، ووزارة المالية ، فضلا عن وثائق وزارة أوقاف الحكومة العراقية ، المتعلقة بحدود مقبرة وادي السلام ووقفيتها ، وهي على قدر كبير من الأهمية بسبب سريتها وصعوبة الوصول إليها أولا ، ولأنها ترى النور للمرة الأولى ثانيا .

يقدم البحث استعراضاً لأهمية وقفية الأراضي الخاصة بمقبرة وادي السلام وحدودها في النجف الأشرف بموجب الروايات المعتمدة عند الشيعة من المسلمين ، ثم بما لدى الأوقاف من وثائق عثمانية ، حتى آخر محضر للحكومة العراقية تم فيه تثبيت حدودها في سنة ١٩٢٢ .

أولا : أهمية مقبرة وادي السلام وحدودها في التراث الديني :

تشير المصادر التاريخية والدينية الى أن الإمام علي (عليه السلام) دفن بوصية منه حيث موضع ضريحه الآن في ظهر الكوفة ، الذي أصبح مدينة النجف لاحقا ، بعد استشهاده ليلة الأحد (٢١ رمضان ٤٠ هـ / ٦٦٠ م) في مسجد الكوفة . و قد أطلق على هذه المنطقة لفظ (وادي السلام) للدلالة على الراحة والسلامة التي ستحل بأرو احِ من يدفن فيها من المسلمين بشفاعة الإمام علي (عليه السلام) عند الله سبحانه وتعالى ، وللإشارة أيضا الى ان المدفونين فيه لن ينالهم عذاب القبر ولن يحاسبوا حتى قيام الساعة .

بعد إظهار قبر الإمام (عليه السلام) سنة (١٧١هـ / ٧٨٧ م) من قبل الخليفة العباسي هارون الرشيد وتشييد أول بناء عليه ، بدأت تتشكل البدايات الأولى لأقدم واكبر مقبرة إسلامية عامة حتى يومنا هذا . ويتضح ذلك من خلال آلاف المقابر الفردية والأسرية التي تمتد على مرأى البصر أينما اتجهت بناظريك في وادي السلام [٢] ، فضلا عما درس منها ، او أصبح تحت الطبقة الحالية من أرض المقبرة .

وقد جاء في الروايات ، عن النبي (ص) أنهقال لعلي (عليه السلام) : ميعاد ما بيني وبينك وادي السلام . و ان أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يأتي النجف ويقول : وادي السلام ومجمع أرواح المؤمنين ونعم المضجع للمؤمن هذا المكان . و كان يقول : اللهم اجعل قبري بها [٣] . وقد وصلتنا مثل هذه روايات بطرق أخرى كثيرة [٤] .

ووادي السلام : اسم موضع في ظهر الكوفة يقرب من النجف . وفي الخبر " قلت أين وادي السلام ؟ قال : ظهر الكوفة " ، وفي الحديث " إنها لبقعة من جنة عدن " [٥] .

ويروي ابن طاووس (ت ٦٩٣هـ) في فرحة الغري أ ن أمير المؤمنين علي (عليه السلام) اشترى مابين الخورنق الى الحيرة الى الكوفة . وفي حديث آخر بين النجف الى الحيرة الى الكوفة ، من الدهاقين بأربعين ألف درهم واشهد على شرائه . قال : فقيل له : يا أمير المؤمنين تشتري بهذا المال وليس ينبت قط ؟ فقال سمعت من رسول الله (ص) يقول : كوفان يرد أولها على آخرها ، يحشر من ظهرها سبعون ألف يدخلون الجنة بغير حساب . فاشتهيت ان يحشروا في ملكي [٦] .

و من خواص وادي السلام كما ورد في الروايات ، أن جميع المؤمنين يحشرون فيه أينما دفنوا ، وان أرواحهم ستجتمع في هذه البقع ة المباركة . ففي تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي (ت

٤٦٠هـ) ، عن أحمد بن عمر عن مروان بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت : له ان أخي ببغداد وأخاف أن يموت فيها قال : ما تبالي حيث ما مات أما إنه لا يبقى أحد في شرق الأرض ولا في غربها إلا حشر الله روحه إلى وادي السلام قال قلت جعلت فداك وأين وادي السلام ؟ قال : ظهر الكوفة اما اني كأني بهم حلق حلق قعود يتحدثون [٧] على منابر من نور [٨]، والأخبار في هذا المعنى كثيرة .

وفي تراثنا الديني هناك الكثير من الروايات التي تشير الى الأهمية الروحية لوادي السلام ، ففي جامع السعادات للنراقي يقول : وإذا دخلت أرض النجف ، تذكر أنها وادي السلام ، ومجمع أرواح المؤمنين ، وقد شرفها الله وجعلها أشرف البق اع ، وجنة المؤمنين . فما من مؤمن خالص إلا وبعد الموت يؤتى بروحه إليها ، ويتنعم فيها مع سائر المؤمنين ، إلى أن يدخلوا دار كرامته العظمى [٩] .

وبسبب هذه القيمة الروحية والمعنوية و كثرة الروايات حولها وانتشارها ، بدأت عملية نقل الجنائز الى النجف الأشرف تظهر وتتوسع ، لكي تدفن في المرقد العلوي الشريف ، او حوله ، او في المقبرة العامة في وادي السلام.

استندت عملية نقل الجنائز الى فتوى الكثير من كبار علماء الشيعة وتراخيصهم ، فقد ذكر الشيخ الطوسي في كتابه المبسوط ، فقال : " يكره نقل الميت من الموضع الذي مات فيه الى بلدٍ آخر إلا إذا انتقل الى واحد من المشاهد ، فإن ذلك مستحب له " [١٠]. كما ذكر ذلك العلامة الحلي في كتابه نهاية الأحكام ما نصه : " ... نعم يستحب نقله الى احد مشاهد الأئمة عليهم السلام رجاء لشفاعته وتبركاً بتربته وتباعداً عن عذاب الله تعالى " [١١] . وبالمعنى نفسه جاء في كتاب جواهر الكلام [١٢] ، وكذلك في كتاب السرائر لابن ادريس الحلي [١٣]، وفي كتب كثيرين غيرهم.

وتزخر موسوعات التراجم و الطبقات الخاصة بالأعلام الشيعة مثل : الذريعة الى تصانيف الشيعة لأغا بزرگ الطهراني ، و أعيان الشيعة للسيد محسن الأمين ، و موسوعة مؤلفي الإمامية لمجمع الفكر الإسلامي ، و الأعلام لخير الدين الزركلي ، وغيرها ، بالكثير من الإشارات لأعلام توفوا في مدن وحواضر تبعد عن النجف مسافات قد تطول او تقصر بمئات او حتى آلاف الكيلومترات ، ونقلوا الى مقبرة وادي السلام في النجف الأشرف مباشرة بعد الوفاة [١٤] ، او بعد ان يتم تأمين الميت بدفنه في قبر مؤقت في منطقة الوفاة على سبيل الأمانة لمدة تكفي لجفاف الجثة بشكل تام ، وعند توافر المال و وجود قافلة متوجهة الى النجف الأشرف يتم إخراج الجثة لتنقل الى النجف الأشرف حيث تدفن في وادي السلام بشكل نهائي . وقد تستغرق عملية التأمين عدة اشهر ، او حتى عدة سنوات [١٥] .

. وحينما تحسنت طرق المواصلات وتطورت وسائل النقل في القرن العشرين ، ازدادت اعداد الجنائز المنقولة بشكل واضح ، وأصبح بالإ مكان نقل الجنازة خلال ليلة واحدة ، بعد ان كانت عملية النقل تستغرق أسبوعين او أكثر . وقد قلل ذلك من عمليات تأمين الميت .

وفي الوقت نفسه عارض بعض العلماء عملية نقل الموتى الى النجف وانتقد وها ، وكان في مقدمتهم السيدهبة الدين الشهرستاني ، الذي انتقدها بشدة على أساس انها تمتهن كرامة الميت ، فضلاً عن مضارها الصحية [١٦] .

ان تاريخ الدفن في ظهر الكوفة ، وهي المنطقة التي أصبحت النجف جزءاً منها ، يمكن ان نعود به الى أيام معارك التحرير التي جرت في هذه المنطقة ، فبعد معركة القادسية التي جرت سنة (١٤ هـ / ٦٣٥م) تم دفن الشهداء من العرب المسلمين في ظهر الكوفة ، وهي المنطقة التي تمتد مما يلي كري سعده وصولاً الى حافة الطار . وبعد تمصير الكوفة سنة (١٧ هـ / ٦٣٨م) اتخذ أهلها بعض مواقع هذا الظهر مقابر لهم ، مثل منطقة الثوية التي كان من جملة من دفن فيها المغيرة بن شعبة ، و ابو موسى الأشعري ، وزياد ابن أبيه [١٧] التي أصبحت مقبرة واسعة ومعروفة حتى فترة لاحقة . كما دفن في ظهر الكوفة ثلا ثمئة صحابي من أصحاب رسول الله (ص) لم يعرف قبر احدٍ منهم سوى قبر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) [١٨] .

اما تاريخ الدفن الى جوار مرقد الإمام علي (عليه السلام) ، فلا يمكن تحديد بد ءه بالضبط بدليل تاريخي قاطع ، إلا ان اغلب المصادر تشير الى ان عملية الدفن الى جوار الإمام (عليه السلام) قد ترافق مع ظهور السكن حول المرقد . وإذا أخذنا بنظر الاعتبار ان عملية السكن لم تجر بعد حادثة الخليفة العباسي هارون الرشيد مباشرة عندما تم الإعلان عن القبر، بل انها أخذت فترة زمنية كافية تم من خلالها ازدياد عدد الزائرين من العلويين ومؤيديهم ، وبعد ذلك بد أ الاستقرار والسكن ثم الدفن . واذا علمنا بأن السكن في الموقع لم يصبح بالشكل الذي يعتد به إلا في أواخر القرن الثالث الهجري ، يتضح لدينا بأن موقع الدفن لم يصبح بالشكل الذي يجعل منه مقبرة عامة الا بحدود هذه الفترة أيضا .

ومع قيام الدولة الصفوية في إيران سنة (١٥٠١) أصبح التشيّع مذهب الدولة الرسمي ، ومع ازدياد اعداد الشيعة من الإيرانيين ، أخذت عملية الدفن في النجف الأشرف و نقل الجنائز لها تتطور بشكل ظاهر ، حتى أصبحت ظاهرة عامة مع بداية القرن الثامن عشر ويرجع ذلك في تقديرنا الى جملة أسباب ، يبرز في مقدمتها :

- توقيع معاهدة (أروضروم) الأولى في (٢٨ تموز ١٨٢٣) بين إيران و الدولة العثمانية [١٩] .
- عودة الحوزة العلمية الى النجف الأشرف من جديد لتستقر فيها .
- هجرة اعداد غير قليلة من العلماء الفرس الى النجف الأشرف بعد الاحتلال الأفغاني لإيران .
- انتشار الكتابات والمؤلفات التي تشير الى فضل الدفن في تربة النجف الأشرف .
- تشيّع القسم الأكبر من العشائر العراقية في بداية القرن التاسع عشر.

مع هذه المتغيرات تطورت عملية نقل الجنائز من داخل العراق وخارجه الى النجف الأشرف بشكل واسع ، بعد أن أصبح هدف كل فرد من المسلمين الشيعة أن يدفن الى جوار الإمام علي (عليه السلام) ليضمن حمايته من عذاب القبر وينال شفاعته عند الله سبحانه وتعالى يوم يقوم الحساب .

نشأت من جراء عمليات النقل و الدفن تقاليد وأنظمة تستمر خدماتها الى ما بعد الدفن . وتنحصر هذه الخدمات في استقبال الميت و تغسيله ، وتكفينه ، ثم حفر القبر ، والتلقين ،والدفن ، وبعدها بناء القبر ، وعمل الشاهد ، وقراءة القرآن ، والصلاة . وهذه الحلقة الواسعة من الخدمات ، كانت و ما زالت تمثل مورداً اقتصادياً مهماً لرجال الدين ، وطلبة العلوم الدينية ، وخدام الروضة الحيدرية ، وللمقاولين و المتعهدين ، والعمال والحفارين ، والقائمين بالمغتسل ، وبائعي الأكفان ، والبنائين و مساعديهم ، والحمالين ، والخطاطين وناقشي الشواهد ، وقارئي القرآن والمصلين ، تدر عليهم مبالغ يمكن تقدير حجمها من خلال أهميتها في تحريك اقتصاد المدينة الذي يتأثر بشدة مع أي تعثر او توقف جزئي لهذا النشاط . وهناك حلقات أخرى ترتبط بهذا النشاط بشكل غير مباشر كخدمات النقل ومواد البناء وتقديم الطعام والسكن إذ تقدم خدماتها جزئياً الى هذا النشاط .

و يتبع ذلك وصول الكثير من التركات المادية (ثلث الميت) الذي يصرف في النجف على طلبة العلوم الدينية والفقراء ، وما يتبع ذلك من أجور تأخذ مدة قد تطول أو تقصر مثل أداء الصلاة المتروكة عن الميت ، او الصيام عنه ، او قراءة القرآن عند القبر . كل هذه الخدمات تقدم لقاء مبالغ مالية تصل للنجف ، وهي جزء من تركة المتوفي . و يتبع ذلك قيام أهل المتوفي بزيارة القبر في مناسبات عامة وخاصة لاستذكار ذويهم فيحضر الى النجف الأشرف عشرات الآلاف من الزائرين من مختلف المدن والقرى و البلدان ، فيأخذ ذلك طابع شعائري خاص فتتم زيارة القبر وحرق البخور وإشعال الشموع وقراءة القرآن ، كما يتم توزيع الصدقات من المال والطعام . وهذا كله بحد ذاته أحد الأسس المهمة التي يعتمد عليها اقتصاد مدينة النجف الأشرف .

ثانيا : حدود وقفية أراضي وادي السلام في الوثائق الحكومية :

تم تشكيل الحكومة العراقية الأولى في ظل الانتداب البريطاني بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ ، برئاسة عبد الرحمن الكيلاني [٢٠] ، وكانت تضم ثمانية وزارات ، كان من بينها وزارة الأوقاف [٢١] التي تولاها الو زير (محمد علي فاضل) . ومع تشكيل وزارة أوقاف الحكومة العراقية ، تم البدء بمتابعة القضايا الخاصة بها ، وكان في مقدمتها الأملاك الموقوفة ، وحدود وقفيتها ، و الإيرادات الخاصة بها ، فضلاً عن معالجة اي خلل في إدارتها ، وإزالة التجاوزات الحاصلة عليها إن وجدت .

وعلى هذا الاعتبار أُثيرت قضية حدود وقفية أراضي مقبرة وادي السلام في النجف الأشرف . ففي (٢٨ تموز ١٩٢١ م / ٢٢ ذو القعدة ١٣٣٩ هـ) فاتحت وزارة أوقاف الحكومة العراقية متصرف لواء كربلاء (عبد الحميد خان) [٢٢] ، مشيرة له بأن محطة التراموي العائدة لشركة سكة حدي د النجف / الكوفة [٢٣] و البناء الذي حولها مع خط السكة الحديد ، قد أُنشئت في أراضي وادي السلام ، التي هي من أوقاف الإمام علي (عليه السلام) ، وأنَّ دائرة الأوقاف في الوزارة لم تأخذ حتى تاريخ تحرير الكتاب أيةِ أجرة عن ذلك ، لهذا فقد طلبت من المتصرف أن يوجه أمره إلى قائمقام النجف (علي مظلوم) [٢٤] ، ومأمور الأوقاف فيها بتشكيل لجنة وفقاً للشرع والقانون ، لغرض تقدير قيمة البناء وأجرة العرصة للمحطة والسكة ، ورفع تقرير بذلك ، مع تنظيم خارطة للموقع وما حوله من البناء، ثم استحصال مبالغ الإيجار من تاريخ إحداث السكة ومحطتها . وأشارت الوزارة في كتابها الى أنَّ الغرض من هذا الإجراء وهو المحافظة على منافع الأوقاف وحقوقها [٢٥] .

رد متصرف لواء كربلاء (عبد الحميد خان) في تقرير له في ٢٥ أيلول ١٩٢١ جواباً لوزارة الأوقاف قائلاً : أنَّ الأراضي التي سبق أن أنشأت عليها محطة التراموى لم تكن ضمن حدود وادي السلام العائد للأوقاف ، بل إنها من الأراضي الأميرية . كما أشار الى أنَّ الشروط الموقعة مع الشركة عند التعاقد يعطيها الحق في أن تستعمل أي ارض تلزمها من الأراضي الأميرية لأجل مد خط السكة وبناء المحطات وغير ذلك مما يتطلبه المشروع . و قد تم إقرار ذلك قبل مدة عشرين سنة تقريبا من قبل حكومة العثمانية . وعلاوة على ذلك فان سكة التراموى و كافة ملحقاتها ستؤول للحكومة العراقية بعد مرور (٥٠) سنة من تاريخ إنشائها و ذلك بحسب شروط الامتياز الممنوح للشركة المذكورة . وفضلاً عن ذلك أشار المتصرف الى وجود الكثير من الإنشاءات الأخرى خارج السور على جانبي

السكة و الطريق العام المؤدي الى مدينة الكوفة ، وتبدأ هذه الأملاك من باب النجف الكبير الى منتهى المحطة المذكورة وعلى جانبي خط السكة الحديدية ، وهي أملاك خاصة بأهالي النجف ، مقيدة في سجلات الطابو ، وليس للأوقاف أي ة علاقة بها . وفيما يخص خط السكة الحديدية الممتد مع الطريق العام من النجف الى الكوفة أشار المتصرف له بأنه لم يكن داخلا في أراضي وادي السلام لأنه من الطرق العمومية القديمة .

وختم المتصرف تقريره بالقول : إنَّ سياسة الإدارة المحلية ورغبة الحكومة تنصب في توجيه الأهالي وترغيبهم في الإعمار والتشييد خارج السور في الاتجاه الشرقي والجنوبي الشرقي ، الذي هو الحل الوحيد المتوفر لمعالجة الازدحام السكاني والضيق الحاصل داخل مدينة النجف المسورة . وقال : إنَّ ادعاء دائرة الأوقاف بأن الأراضي التي تحيط بالنجف هي من الأراضي الوقفية سيؤثر بشكل كبير في رغبة الأهالي في التعمير خارج السور ، وانه يحبط خطة الإدارة في توسيع المدينة . وشدد بأنَّ المحطة المذكورة و ما خلفها من الأراضي هي من الأراضي الأميرية التي ليس لها أي ة علاقة بأراضي وادي السلام ، ودلل على ذلك بوجود الأبنية و الأملاك الكثيرة التي سُجلت في الدفاتر الخاقانية ، وهي تحت تصرف أصحابها نظرا للأوراق الخاقانية التي بأيديهم ، وان شركة التراموى أنشأت تلك المحطة بالنظر الى ما بيدها من شروط الامتياز [٢٦] .

ردت وزارة الأوقاف في (١٦ تشرين أول ١٩٢١ / ١٤ صفر ١٣٤٠) على ما أجاب به متصرف لواء كربلاء رداً مفصلاً ، وضحت فيه عدم قناعتها بالحجج التي قدمها المتصرف ، وقالت إنها منافية للحقيقة ، وان الأمر في تقديرها هو كما يلي :

أولا : إن حدود وادي السلام هي :

الحد الأول : مسجد السهلة .

الحد الثاني : خان المصلى .

الحد الثالث : المصعاد .

الحد الرابع : طار البحر .

وأشارت وزارة الأوقاف الى ان هذه الحدود قد ثبتت في سنة (١٣٠٨ هـ) زمن ولاية الوالي العثماني الحاج حسن باشا بشهادة أرباب الوقوف و الخبرة من العلماء الأعلام و المعتبرين و صُدّق عليها في مجالس القضاء و اللواء و الولاية في حينه .

ثانياً : إنَّ أراضي مقبرة وادي السلام هي من أوقاف الإمام علي عليه السلام ووقفيتها ثابتة و متحققة بموجب القيود التي في ا لإستانة و مؤيدة بالإعلام الشرعي الصادر من المحكمة الشرعية في بغداد بتاريخ سنة (١٣٢٦) زمن ولاية الوالي العثماني ناظم باشا ، و ذلك حينما اتخذ القرار بتوسيع قصبة النجف ، وإنشاء بيوت للأهالي خارج السور في القسم الجنوبي من وادي السلام الخالي من المقابر ، وقد تم تثبيت مساحة المنطقة ، و نظمت لها خريطة خاصة بها ، بينت فيها مواضع الأزقة و البيوت ، ونظم بذلك الإعلام الشرعي المذكور ، وأرسل بـمضبطة من مجلس ولاية بغداد الى اسطنبول لإصدار الإرادة السنية به . ومع ذلك فـإن أراضي وادي السلام و مقبرتها من الأماكن المقدسة ، و ذلك مشهور لدى الخاص و العام و مصرح في الكتب القديمة المعتبرة و حتى في السالنامة العمومية للدولة العثمانية . و عليه فلم يبق شك و لا أدنى شبهة في وقفيتها .

ثالثاً : نظرا للحدود المذكورة ، فالأملاك و المحطة و السكة الحديدية مبنية في الأراضي الوقفية ، وأنَّ بنائها حادث . اما أوراق الطابو التي بيد أصحابها فهذه مأخوذة عن البناء لا عن الأرض التي هي ملك الأوقاف ، وعليه فلا تكون حجة على الوقف ، و مانع لإعطاء أجرة عرصة الأرض .

رابعاً : اما امتياز السكة ، فقد أعطته الحكومة إلا أنها لم تُملّك الأرض العائدة للوقف . و مثل ذلك امتياز سكة حديد (بغداد – كاظمية) فإنها تؤدي أجرة العرصة عن الأرض التي تمر فيها السكة لجانب الأوقاف و الأهالي .

خامساً : إن مطالعتكم بأن ادعائنا للوقف موجب لنفرة الأهالي ومانع لأعمار المملكة ، فالقضية بالعكس ، إذ إنَّ دائرة الأوقاف كما بينا آنفا هي التي سعت سابقا و مازالت تسعى لإعطاء الأراضي بالإجارتين للأهالي و ذلك لتوسيع المملكة و إعمارها غير أنها تطلب إجرة عن الأ رض العائدة لها و هذا حق مشروع لا يحتمل النفور منه ، ولاسيما أنها تصرف على إدراة الروضة الحيدرية المطهرة .

وختمت وزارة الأوقاف ردها على متصرف اللواء بالطلب منه بكونه مسلماً ومسؤولاً بذل جهوده في السعي للمحافظة على حقوق الأوقاف ، وإعطاء الأمر العاجل لتعيين هيئة رسمية يكون مدير أوقاف النجف عضوا فيها ، لغرض تقدير أجرة العرصة السنوية عن المحطة و السكة والأملاك الباقية ، وتنظيم محضراً بذلك ، وبعد تصديق المحضر يتم استحصال بدل الإيجار من تاريخ إنشاء البناء و إشغال الأرض [٢٧] .

دخلت وزارة الداخلية طرفاً في الموضوع بعد وصول نسخة من رد متصرف لواء كربلاء إليها ، إذ طلب الملاحظ العام للوزارة من وزارة الأوقاف في مذكرة خاصة له تزويدهم بما لدى الأوقاف من حجج وأوليات حول الموضوع [٢٨] .

أجابت وزارة الأوقاف بإرسال نسخة من كتابها المرقم ٦٥٦ الذي سبق أن أرسلته الى متصرفية لواء كربلاء في ٢٨ تموز ١٩٢١ ومن دون أية أوليات للموضوع .

بناء على ذلك أشار مدير الواردات في وزارة الداخلية بضرورة مخاطبة دائرة الطابو لبيان رأيها أولا ، وتزويدهم بما لديها من مستندات رسمية حول الموضوع ثانيا [٢٩] . وفعلاً تم مفاتحة مد ير الطابو في بغداد بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٢١ حول الموضوع لإبداء الرأي [٣٠] .

وبعد تأخير دام ستة أسابيع وتأكيد لمرتين من وزارة الداخلية أجاب مدير الطابو . وهو موظف بريطاني . بأن القضية قد أودعت لدى مديرية الواردات في وزارة المالية لغرض المطالعة [٣١] .

في (١٠ كانون الثاني ١٩٢٢ / ٩ جمادي الأول ١٣٤٠) أجابت شعبة الأملاك الأميرية في وزارة المالية حول موقفها من حدود وقفية أراضي وادي السلام في النجف الأشرف الذي استند إلى تقرير مدير طابو ولاية بغداد المؤرخ في (٢٦ تشرين الثاني ١٩٢١) ، وقد وجهت ردها الى إدارة متصرفية لواء كربلاء ، وقد تلخص في ضرورة إجراء اللازم على وفق ما ورد في التقرير أعلاه ، الذي تم فيه تحديد حدود وقفية أراضي وادي السلام في النجف الأشرف [٣٢] .

وتشير محفوظات وزارة الداخلية الخاصة بالموضوع ، الى أنَّ وزارة الأوقاف سارعت الى تقديم طلب الى دائرة الطابو في بغداد ، لإجراء معامل ة التسجيل والتمليك الخاصة بوقفية أراضي وادي السلام في النجف باسمها ، على اعتبار أنها الجهة المسؤولة عن إدارة أملاك الأوقاف في المملكة العراقية . وتقتضي الإجراءات الأصولية لمعاملات ا لتسجيل والتمليك للأراضي و العقارات سواء كان ذلك للجهات الرسمية او للأفراد الإعلان في الصحف المحلية لمرتين عن ادعاء صاحب العلاقة بالأرض ام العقار وعائديته له ، وعلى من له علاقة بها الاعتراض ، وإبراز الوثائق الرسمية الأصولية لدائرة الطابو لتثبيت حقوقه .

بناءا على ذلك قامت دائرة الطابو في بغداد بالإعلان عن مضمون ادعاء وزارة الأوقاف بالحدود الواسعة لوقفية أراضي وادي السلام في النجف الأشرف في الصحف المحلية لمرتين الأولى بتاريخ (١٨ شباط ١٩٢٢) ، والثانية بعد سبعة أيام أي بتاريخ (٢٥ شباط ١٩٢٢) . وقد تم اختيار جريدة لسان العرب لنشر الإعلان ، وتم النشر في العددين (١٧٢ في١٨ شباط ١٩٢٢) ، و(١٧٨ في ٢٥ شباط ١٩٢٢) . وكان الغرض من ذلك هو إعلام الناس بحدود هذه الوقفية أولا ،

وتثبيت حقوق كل من له أرضٌ أو عقارٌ داخل الحدود المذكورة ممن بيده سند طابو ثانيا . وقد جاء في الإعلان :

جريدة لسان العرب

العدد ١٧٢ في ١٨ شباط ١٩٢٢

قد وقع ادعاء من قبل وزارة الأوقاف بأن الأراضي المسماة (وادي السلام) في قضاء النجف المحررة حدودها أدناه هي وقفاً ، فعليه نعلن الى الجميع بأن كل من له ملكٌ او أرضٌ داخل الحدود المذكورة او بيده سند طابو يجب أن يراجع دائرتي طابو بغداد و النجف لمدة خمسة و أربعين يوماً .

الحدود :

شرقا : يبتدأ الحد من خلف مسجد الكوفة على أنَّ ذلك المسجد يكون داخلا ، الى الأراضي المنتهية في (أبو صخير) التي هي سابقاً من الأراضي السنية و اليوم من الأملاك المدورة .

شمالا : يبتدأ الحد من الأراضي التي تبتدأ من طار [تل] (أبو لله) الى خان المصلى ، و من خان المصلى الى (ابو فشيكه) ، و من (ابو فشيكه) الى مسجد السهلة ، ومن مسجد السهلة ينتهي الى مسجد الكوفة .

غربا : يبتدأ من بحر النجف و ينتهي بالطار [تل] المسمى (أبو لله).

جنوبا : يبتدأ من (أبو صخير) و ينتهي الى بحر النجف .

دائرة طابو بغداد (٣٣)

بعد يومين من نشر الإعلان اعترضت وزارة العدلية في (٢٠ شباط ١٩٢٢) على ما جاء في الإعلان بمذكرة رسمية قدمت الى مدير الطابو العام في بغداد ، أشارت فيها الى أنها اطلعت على الإعلان المنشور في الصحف بخصوص حدود وقفية أراضي وادي السلام ، ودققت في المحفظة المتعلقة به ، ورأت أنه من اللازم أن تلفت أنظار مدير الطابو العام في بغداد الى هذه القضية المهمة ، التي تمس حقوق الكثير من الاهالي ، فضلا عن حقو ق الخزينة نفسها ، وقالت إنها ترى أنَّ المخاطبات التي جرت من قبل بين متصرفية لواء كربلاء ، وإدارة الطابو ، و مديرية الأملاك الأميرية ، فيها من الإيضاح الكافي لهذه القضية ، لذلك تأمل بذل الاهتمام الكبير للتفريق بين

الأراضي الخاصة بالأوقاف ، والأراضي المحكوم ة للغير ، او التي بعهدة الحكومة ، قبل إجراء معاملة التسجيل [٣٤] .

وبعد ثلاثة أيام من نشر الإعلان أي في (١٢ آذار ١٩٢٢م / ١٢ رجب ١٣٤٠هـ) اعترض متصرف لواء كربلاء (عبد العزيز القصاب) في مذكرة له لدى وزارة الداخلية على ما جاء بالحدود المثبتة في الإعلان ، وقال إنَّ تشبثات وزارة الأوقاف بخصوص وادي السلام قد احدثت تأثيرا سلبيا لا يستهان به في المدينة ، إذ إنَّ ضمن هذه الحدود المدعى بها الكثير من البساتين و الأملاك المربوطة بالطابو ، فضلا عن قسم غير قليل من الأراضي المتروكة العائدة للحكومة . كما أشار المتصرف الى اعتراضات قائممقامية قضاء النجف حول الموضوع ، لذلك فإنه يرى انه من المناسب تعيين هيئة من العاصمة تحضر الى النجف لأجل تحديد الحدود و حل القضية بصورة مرضية [٣٥] .

وقد سبق لقائممقامية قضاء النجف أنَّ اعترضت على ما جاء في الإعلان من الحدود المثبتة لوادي السلام التي عينتها وزارة الأوقاف ، إذ قدم القائممقام (علي مظلوم) مذكرة خاصة بالموضوع الى متصرف لواء كربلاء (عبد الحميد خان) بتاريخ (٨ آذار ١٩٢٢) ، أشار فيها الى ان الحدود المدعى بها من قبل وزارة الأوقاف تقع من ضمنها الكثير من الأملاك الخاصة الواقعة خارج السور ، وهذه الأملاك تتراوح ما بين دور سكنية وخانات ومقاهي ومعامل دباغة ، وهي في أغلبها مسجلة بالطابو ، والباقي يحمل شاغلوها أوراق شرعية ، فضلا عن البساتين الواقعة في أراضي بحر النجف التي تزيد مساحاتها عن ثمانية وأربعين ألف دونم ، مع ستين بستاناً ضمن حدود الكوفة ، مسجلة في الطابو وفيها أوراقٌ رسمية .

وقد استندت قائممقامية قضاء النجف في ذلك الى التقرير الذي أعده مأمور طابو النجف المقدم الى مدير طابو ولاية بغداد بتاريخ (٩ آذار ١٩٢٢) ، بناء على طلبها . كما أشار القائممقام في مذكرته الى أنَّ نشر نسخ الإعلان في النجف كان له التأثير الهام في نفوس الأهالي خصوصاً أصحاب الأراضي و الأملاك التي تقع ضمن تلك الحدود التي أدعتها الأوقاف . وأخيرا طلب القائممقام من المتصرف التدخل لدى المراجع لغرض تشكيل هيئة من العاصمة ومن الدوائر التي له ا علاقة بهذه القضية ، وإرسالها الى النجف لغرض تحديد حدود الأراضي الوقفية وتثبيتها بشكل يرضي جميع الأطراف ، ولا يبقي مجالاً للنزاع في المستقبل [٣٦] .

أعد مأمور طابو النجف تقريرا مفصلا حول الموضوع وقدم هالى مدير الطابو العام بتاريخ (٩ آذار ١٩٢٢) ، بناء على طلب مديرية طابو ولاية بغداد بكتابها المرقم (١٦١ في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٢) ، وأرفق مع التقرير قائمة مفصلة بأرقام ومواقع العقارات والأملاك والبساتين الواقعة

ضمن الحدود التي عينتها وزارة الأوقاف ، وأسماء أصحابها ، فضلا عن نوع حق التصرف لشاغليها . انظر الجدول .

و جاء في تقرير مأمور طابو النجف ، أنَّ الدائرة قامت بلستنساخ مقدارا كافيا من الإعلان المنشور في جريدة لسان العرب ، و أعلنته في الأماكن المناسبة . و في خلال المدة المحددة البالغة خمسةً وأربعين يوماً ، راجع قسم من الاهالي من أصحاب الأملاك و الأراضي التي هي داخل حدود الإعلان بموجب القائمة المرفقة مع التقرير – انظر قائمة الأسماء في الجدول – ، في حين أنَّ الكثير ممن لديهم أملاك داخل الحدود المذكورة لم يراجعوا حتى تاريخ كتابة التقرير.

وأشار مأمور طابو النجف في تقريره الى استحالة تطبيق الحدود المذكورة في ا لإعلان ، أو الموافقة عليها للأسباب التالية :

١. إنَّ الحدود المذكورة في الإعلان تشير الى أنَّ الحد الشرقي يبتدأ من خلف مسجد الكوفة ، الى الأراضي المنتهية في (أبو صخير) . وإذا اعتبرنا أنَّ الحد الشرقي المذكور أعلاه صحيحا ، ستكون بساتين الكريشات في الكوفة داخل الحد المذكور ، لأن حدودها تنتهي في كري سعد ة والمسافة بين المسجد و كري سعده هي ربع ساعة . وهذه البساتين يزيد عددها عن سبعين بستانا ، وبيد أصحابها سندات للطابو، وهذا لا يتوافق مع ما جاءت به الأوقاف .
٢. أما الحد الشمالي الذي يبتدأ من طار [تل] ابو لله الى خان المصلى ، و منه أي من خان المصلى الى (ابو فشيكه) ، ثم الى مسجد سهلة ، ومن مسجد سهلة الى مسجد الكوفة . فالأملاك التي تقع ما بين طار (ابو لله) و خان المصلى هي الأملاك التي خارج سور قصبة النجف من دور و خانات و مقاهي و معامل دباغة وغير ذلك ، فالقسم الأعظم منها فيه سندات طابو بتملكها ، وأما البساتين الكائنة في أراضي البحر الداخلة في الحدود فجميعها مملوكة بسندات طابو ، وما بعد البساتين أراضي زراعة تقارب مساحتها ثمانية و أربعين إلف دونم مربع ، وبيد قسم من متصرفيها أوراق شرعية ، وقسم يدعي التصرف ، وهي في كل الأحوال أراضي أميرية . و اما الأراضي التي تمتد من (ابو فشيكة) الى مسجد السهلة ففيها ما يقارب ستين بستانا و فيها أوراق طابو أيضا .
٣. اما الحد الغربي الذي يبتدأ من بحر النجف و ينتهي بطار [تل] (ابو لله) فلأملاك الكائنة فيه كما عُرّفت في الحد الشمالي .

٤. اما الحد الجنوبي فهي الأراضي الكائنة ما بين بحر النجف و (ابو صخير) و هي من الأراضي المدورة .

وعلى هذا يستحيل تطبيق الحدود المذكورة و الموافقة عليها للأسباب المعروضة .

وأخير أشار مأمور طابو النجف في تقريره الى إمكانية تطبيق الحدود الي أشارت لها وزارة الأوقاف بكتابها المرقم ٦٥٦ المؤرخ في (١٦ تشرين أول ١٩٢١ / ١٤ صفر ١٣٤٠) المحفوظة صورته في دائرة أوقاف النجف ، والتي حددت أراضي وادي السلام ضمن الحدود التالية :

الحد الأول : مسجد السهلة

الحد الثاني : خان المصلى

الحد الثالث : المصعاد

والحد الرابع : طار البحر

و هي ممكنة التطبيق من حيث ان وادي السلام يقع في وسطها . إلا انه يوجد مصعادان ، الأول شمالي النجف ، وهو الذي يمكن تطبيقه ، والثاني يسمى مصعاد الجعارة ، وهو يقع جنوبي النجف بمسافة ساعة ، وهذا لايمكن تطبيقه . لذلك طلب مأمور طابو النجف من مديرية الطابو في بغداد توضيح أي المصعادين هو المقصود للاختلاف الكبير بين حدود المصعاد الأول وحدود المصعاد الثاني [٣٧] .

جدول الأملاك الخاصة بالأهالي التي تقع خارج سور النجف سنة ١٩٢٢

القضاء المحلة	الجنس	التسلسل	تاريخ السند ونوعه	المتصرف	الملاحظات
النجف	أراضي	٦٨	تشرين الأول قرار	سيد عبود سيد كاظم	فراغ

الكوفة			٣٣١ دائمي كانون الأول ٣٠٥ دائمي	ولدي سيد مهدي سيد لوتي و سيد جواد و الحاج عبد الحسين	٢٥ كانون ثاني ١٩٢٢ ٣١ كانون ثاني ١٩٢٢
النجف الكوفة	سابقا أراضي والآن أراضي و البساتين	٤٥	كذلك	سيد عبود سيد كاظم و الحاج عبد الحسين و الحاج جعفر سيد لوتي سيد جواد	فراغ ٢٥ كانون ثاني ١٩٢٢ ٣١ ق
النجف البحر	أراضي	كذلك	كذلك	عطيه ابو كلل	بموجب قرار المجلس الإدارة المرقم ٦٩١ المؤرخ ٣ كانون أول قرار / ٣٢١ المختوم من قائممقام النجف و مدير مال النجف
النجف البحر	عين الفتحه	كذلك	كذلك	عطيه ابو كلل	بموجب قرار مجلس الإدارة الرقم ٣٢٩ المؤرخ ١٤ حزيران ١٣٢٨ كذلك
النجف البراق		١٤٥٩	دائمي كانون الثاني / ٣٢٥	الحاج عطية الحاج حسن عدنان	شراء كذلك
النجف البراق	سيف (خان)	١٣٧٦	دائمي مايس /١٣٠٨	سعد بن عبود	مجدد كذلك
النجف المشراق	عرصة محاطة بسور	كذلك	كذلك	سيد سعيد ابن سيد حسين	بموجب الورقة الشرعية المؤرخة في ٤ رجب / ١٣٣٩
النجف	دارين	١٤٩٩	كذلك	ناصر و صادق و	بموجب الورقة الشرعية المؤرخة

العمارة خارج السور			صالح أولاد حسين و طه ابن اصطه عباس		في ٧ ربيع اول / ١٣٢٥
النجف العمارة	دار	كذلك	كذلك	زهراء بنت حاج محسن	كذلك ٢١ شعبان / ١٣٢٢
النجف العمارة	دار	١٤٥٧	كذلك	الحاج سوادي بن حاج حمد العامري	كذلك ١٠ رمضان / ١٣٣٩ ٢٩١ ق
النجف العمارة	دار	١٤١٢	كذلك	خاتونه بنت عبود ابو غنم	كذلك ١٨ شعبان / ١٣٢٢ ٢٩١ ق
النجف العمارة	دار	١٤١١	كذلك	عباس ابن حاج سبع	كذلك ٢٣ شوال / ١٣٢٢ ٩٢ ق
النجف البحر	مزرعة	٤١	دائمي ٢٥ اغسطس / ١٣١٠	محمد جواد افندي ابن حاج حسن شمسه	سند طابو ٢٩ ق
النجف الرحبة	عين السوادات			حاج شايع ابن عواد	مذكرة قائمقام النجف المؤرخة ٢١ مايس / ١٣٢٩
النجف خارج السور البراق	خان و قهوتين	١٢١٧	مايس / ١٣١٢	الحاج محمد حسين ابن حاج علي بهبهاني	شراء ق ٢٩
النجف الكوفة	مزارع الان خمسة	١٠	دائمي تموز / ١٣٢١	جاسم و عبد الأمير أولاد الشيخ محمد	سند طابو

	وعشرون بستاناً			الاعسم	
النجف خارج السور البراق	خان	١٣٩٧	كذلك	سيد علي جريو	تصرف منذ ستة عشر عام
النجف البحر	مزارع الان بساتين		دائمي تموز / ١٣١٢	حمادي ابن شنون	سند طابو
النجف خارج السور البرق	سابقا خانين و اليوم ثلاثة خانات و قهوتين	١٢١٩	دائمي مارت / ١٣٢٥	الحاج سلمان ابو حميد	سند طابو
النجف عماره خارج السور	دار	١٤١٦	دائمي كانون الثاني / ١٩١٣	سعوده بنت ظاهر	شراء
النجف عماره خارج السور	دار	١٤٦٢	كذلك	كردى ابن عطية ابو كلل	شراء بموجب الورقة الشرعية المؤرخة في رمضان / ١٣٢٥ المصدقة من معاون الحاكم السياسي للشامية والنجف بتاريخ ٢٩ مارس١٩٢٠
النجف عماره خارج	دار		كذلك	عفته بنت جبر	بموجب قرار مجلس البلدية المؤرخ مارت / ١٣٢٧

السور					
النجف البراق خارج السور	عرصة	١٤٢٥	دائمي مايس / ١٣١٧	عباس ابن محمد شريف	انتقال
النجف كذلك	عرصة	١٤٩٤	دائمي تشرين ثاني /١٩٢١	الحاج عبود ابن خليل كسام	بدل مثل
النجف كذلك	عرصه و دب غجانة		دائمي كانون ثاني / ١٣٢٥	الحاج عطية ابن حاج حسين عبدان	شراء بموجب سند الطابو
النجف كذلك	عرصة	كذلك	كذلك	هادي البغدادي و عبد الحسين شريف	تصرف
النجف عماره كذلك	عرصة	١٤٢٥	كذلك	الحاج حسين ابن يوسف	بموجب ورقة شرعية
النجف البراق خارج السور	دب غجانة		دائمي كانون ثاني / ١٣٢٣	حاج حسين ابن عباس	شراء
النجف البراق خارج				حاج حسين ابن عباس الحاج جعفر ابن حاج كسيف	شراء تصرفا

السور					
النجف المشراق كذلك	قهوة	١٢١٥		جلوه بنت سيد احمد	بموجب ورقة شرعية وقفية
النجف كذلك	دار	١٢١٦		جلوه بنت سيد احمد	بموجب ورقة شرعية وقفية
النجف البحر			دائمي شباط / ١٣١١	حسن ابن حسين	سند طابو
النجف كذلك			دائمي تموز / ٣١٢	عبد الرضا حسين صبار	كذلك
النجف كذلك			دائمي تشرين ثاني / ١٣٢٠	سيد محمد علي ابن سيد عطيه	كذلك
النجف كذلك			دائمي كذلك	كذلك	كذلك
النجف كذلك			دائمي كذلك	كذلك	كذلك
النجف بحر			ق ٣٠ شباط ١٣٠٥	سيد كنان و سيد عبدان أولاد سيد سلمان	سند طابو
النجف بحر			دائمي أيلول / ١٣٢٤	حاج محمد رضا بن حاج تظر علي	كذلك

النجف بحر	متروك	١٦	دائمي شباط / ١٣٠٥	سيد عبدان بن سيد سلمان	كذلك
النجف بحر	متروك		دائمي ايلول / ١٣٢٤	علي و حسين ولدي حسن	كذلك

المصدر : ملفة منازعات الأراضي / قضية أراضي وادي السلام في النجف (١٩٢١ – ١٩٢٢) المرقمة (26 / L / 1) جدول الأملاك الخاصة بالأهالي التي تقع خارج سور النجف سنة ١٩٢٢ ، الوثيقة رقم ١٨ .

وعلى أثر ما جاء في إشعار وزارة الداخلية لوزارة العدلية في (١٩ آذار ١٩٢٢ /١٩ رجب ١٣٤٠) المستند الى تقرير متصرف لواء كربلاء و قائمقام النجف و مأمور الطابو فيها التي سبق ت الإشارة لها ، ومطالبة وزارة العدلية ببيان رأيها فيما ستتخذه من إجراءات لحل المسألة (٣٨) . خاطبت وزارة العدلية وزارة الأوقاف في (٢٧ آذار ١٩٢٢) قائلة : إنَّ مسألة أراضي (وادي السلام) لا يمكن حسمها من قبلكم مباشرة ، كما لا يجوز تسجيلها بناء على الطلب المقدم من قبلكم الى دائرة الطابو . وأيدت وزارة العدلية مقترح متصرف لواء كربلاء وقائممقام النجف الذي يقترحان فيه إرسال هيئة خا صة من الدوائر التي لها علاقة بهذه القضية وإرسالها الى النجف لغرض الكشف وتحديد حدود الأراضي الوقفية وتثبيتها بشكل يرضي جميع الأطراف ، ولا يبقي مجالاً للنزاع في المستقبل . وأشارت وزارة العدلية لوزارة الأوقاف بتدقيق المسألة واتخاذ مايلزم للاشتراك بالهيئة المق ترح تعيينها (٣٩) .

ونتيجة لاستمرار المخاطبات ، وتقديم كل طرف الحجج التي يراها أكثر تطابقاً مع الواقع وفقاً للأصول المحفوظة لديه ، فضلا عن توسعها ما بين دوائر وزارات الداخلية ، والأوقاف ، والعدلية ، والمالية ، وتداخل حقوق الخزينة وحقوق الأفراد مع حقوق الأوقاف ، ومحاولة كل طرف إقرار ما يراه مناسباً ، خاطبت وزارة الأوقاف (في ٣٠ مارت ١٩٢٢ / ١ شعبان ١٣٤٠) وزارة الداخلية ، بأنها توافق على تأليف هيئة من الوزارات ذات العلاقة ، و أن تُرسل هذه الهيئة الى النجف لغرض تدقيق الحدود و الوقوف على الحقيقة وتثبيتها حس ماً للخلاف ، وأشارت الى أن دائرة الأوقاف في الوزارة لديها المستمسكات القاطعة التي تؤيد وجهة نظرها التي أعلنتها في مخاطباتها السابقة (٤٠) .

بناء على موافقة وزارة الأوقاف أعلاه في تشكيل الهيئة الخاصة ، فاتح وزير العدلية (ناجي السويدي) كل من وزير الد اخلية ، ووزير المالية ، ووزير الأوقاف ، فضلا عن مدير الطابو العام في بغداد ، لغرض تأليف الهيئة وتعيين المندوبين الخاصين بهم فيها [٤١] .

عينت وزارة الداخلية قائممقام النجف (علي مظلوم) ممثلاً لها ، واختارت وزارة المالية مصطفى عاصم مدير المالية ليكون ممثلاً لها ، اما وزارة الأوقاف فقد عينت مفتش الجوامع فيها ([٤٢]) ليكون ممثلها في اللجنة ، في حين كان مأمور طابو النجف ممثل مديرية الطابو في ا للجنة . و تم اختيار يوم (٢٠ حزيران ١٩٢٢) ليكون موعدا لاجتماع اللجنة في النجف لحسم القضية بشكل نهائي[٤٣] .

في الموعد والمكان المقرر، النجف يوم الثلاثاء (٢٠ حزيران ١٩٢٢ / ٢٣ شوال ١٣٤٠) التأمت اللجنة الخاصة بكشف حدود أراضي وادي السلام ، المتكونة من مندوب ي وزارات المالية و الأوقاف و الداخلية ، وبدأت اللجنة عملها بتشكيل لجنة خبراء محلية تألفت من سبعة من العلماء والأشراف النجفيين من أهل الخبرة و المعرفة ، لغرض إبداء الرأي و المساعدة في تعيين حدود الأراضي المذكورة ، وهم : **العلامة الشيخ علي آل كاشف الغطاء ، و الشيخ جواد علي الجواهر ، والسيد هادي النقيب نقيب أشراف النجف ، والسيد مهدي السيد سلمان ، والحاج عبد المحسن شلاش ، والحاج محمد سعيد أبو عجينة ، والحاج عبد الرزاق شمسه** (٤٤) .

وبعد أربعة أيام من المداولات ومراجعة المصادر المعتبرة من الأسانيد و كتب التاريخ ، وما تم تحقيقه من العلماء الأعلام ، ومن الأهالي من ذوي الخبرة والدراية ، اجتمعت لجنة الخبراء السباعية في يوم الجمعة (٢٣ حزيران ١٩٢٢ / ٢٦ شوال ١٣٤٠) لبيان ما توصلت إليه من الرأي في الموضوع ، وتثبيت ذلك بمحضر خاص . وبعد تدوين المحضر تم التوقيع عليه وختمه من قبل لجنة الخبراء ، بحضور اللجنة الوزارية ، ومجلس إدارة القضاء ، فضلا عن القائممقام . وقد جاء في المحضر :

قرار

تم الاستجابة لطلب قائممقام النجف الأشرف و التماسه من بعض العلماء الأعلام ، لذلك تم الحضور في (٢٦ شوال سنة ١٣٤٠هـ الموافق ٢٣ تموز ١٩٢٢ م) للنظر في مسألة دعوى وزارة الأوقاف بوقفية أراضي النجف الأشرف تحت عنوان أنها أراضي مقبرة وادي السلام . وقالت لجنة الخبراء إنها الآن تطوي هذه الصفحة بموجب ما تم النظر فيه في اجتماعاتها ، ومما حققوه من العلماء الأعلام و من الاهالي وقرروا : " ان دعوة نظارة الأوقاف غير تامة لا قانوناً ، ولا شرعا " ،

اما قانونا فقد أشارت لجنة الخبراء في المحضر الى أنه في عام (١٣١٥ هـ / ١٨٩٧ م) رأت الحكومة المحلية السابقة توسيع النجف الأشرف لما اقتضته الحاجة الضرورية ، فأذنت لسكان هذا النجف إنشاء أبنية خارج السور ، على أن يدفع كل حائز لقطعة من الأرض (١٠) بارات [٤٥] عن كل متر مربع واحد كثمن شراء ، ويأخذ سندا خاقانيا بالملك الخالص ، وعلى أثر ذلك بدأ الاهالي بالإنشاء على قسم كبير من الأراضي التي تقع خارج السور . وقد عارضت إدارة الأوقاف هذا الإنشاء و التوسع متمسكة بدعوى الوقفية على اعتبار أنها سبق ان كانت تأخذ رسم الدفن على الجنائز الإيرانية [٤٦] التي تدفن في هذه الأراضي ، إلا ان الحكومة العثمانية لم تسمح لها بالاستمرار في ذلك ، على اعتبار أنَّ هذا الرسم وضع على الجنائز الأجنبية فقط ، ولو كانت الأرض وقفاً لتم أخذ الرسم من كل جنازة ، حتى وإن كانت من أهل النجف . ثم أشارت اللجنة في محضرها الى أنّه سبق أنَّ تمت الكثير من المخاطبات الرسمية بين الدوائر المعنية في الحكومة وانتهت بصدور الأمر من الأستانة عام (١٣٣٠ هـ / ١٩١١ م) الى ولاية بغداد ، بأن هذه الأرض أميرية ، فبلغت ولاية بغداد قضاء النجف الأشرف بذلك بواسطة لواء كربلاء ، وصدرت الإذن الى إدارة الدفتر الخاقاني [٤٧] بأخذ البدل ممن تصرف سابق ا ، وممن يريد ان يُنشىء جديدا ، و بنفس التاريخ صدر الأمر من قائممقام النجف الأشرف بالسماح في أن يُعمّر الناس الأبنية الخاصة على جانبي خط التراموای بين النجف الأشرف و الكوفة ، فحدد قسم من الاهالي مقدارا من الأرض و باشروا بالتعمير ، إلا أنَّ نشوب الحرب العالمية الأولى وتداعياتها أبطأ الإنشاءات ، وعلى هذا تكون حجة الأوقاف ملغية ، ولا حق لها قانونا . و قد حققت اللجنة ما تواتر من الاهالي ولاسيما من الحاج قاسم شمسه ، الذي تدعي الأوقاف شهادته ، وهم يرون أنَّ ما تدعيه وزارة الأوقاف بموجب ما بيدها لا صحة له ولا يعتدون به أصلا .

أما عدم تمام دعوى وزارة الأوقاف شرعاً ، فقد استندت لجنة الخبراء الى ، أنَّ إجماع المسلمين على أنَّ الوقف لا يكون إلا في ملك سابق على الوقف . وتساءلت اللجنة عمن ملك أرض النجف الأشرف ، ومن الذي تشرف قربة الى الله تعالى في وقف هذا المشهد المشرف . وقالت : إنَّ من المقطوع به أنَّ معاملات الطابو من يوم حدوثه ، ومعاملات العلماء ، و الحكومات من أول تأسيسها في النجف الأشرف الى الوقت الحاضر ، كانت قائمة على الملك و التملك لكل ما كان في داخل المدينة وخارجها . وعليه لا تكون أراضي وادي السلام المعروف وقفا قطعيا ، و إنما جعل مقبرة للمسلمين لتشرفه بجوار أمير المؤمنين علي (عليه السلام) للأذين به يوم الدين ، فضلاً عن وقوعه بين حرمه وحرم ولده الحسين الشهيد (عليه السلام) .

وختمت اللجنة محضرها بتثبيت الحدود الخاصة بأراضي وادي السلام في النجف الأشرف بحسب ما توصلت إليه بتواتر التاريخ و السيرة المستمرة ، وهي :

١. من جهة الشرق ، يكون حده ظهر الكوفة الذي كان مقبرة لها حينما كانت معمورة وهو التل الذي فيه قبر كميل بن زياد رضوان الله عليه .
٢. من جهة الغرب ، يكون حده مع حافة الطار المعروف بمسحب صليب .
٣. ومن جهة الجدي [الشمال] ، يكون حده بمسافة ميلان من مدينة النجف الأشرف .
٤. واحتراما للمرقد المقدس اختار المسلمون ان يجعلوا الحرم الشريف و هو مدفن أمير المؤمنين (عليه السلام) قبلة لمقابرهم . هذا ما علمناه و حققناه و لله اعلم بحقائق الأمور(٤٨) .

التوقيع التوقيع التوقيع

الحاج عبد المحسن شلاش الحاج محمد سعيد أبو عجينة السيد مهدي السيد سلمان

التوقيع التوقيع

هادي الرفيعي نقيب أشراف النجف عبد الرزاق شمسه

التوقيع التوقيع

جواد علي نجل المرحوم صاحب الجواهر علي آل كاشف الغطاء قدس سره [٤٩] .

وبناءا على قرار لجنة الخبراء و استنادا له ، قررت اللجنة الوزارية المشكلة ، و مجلس إدارة القضاء ، الأخذ به وتصديقه بشكل رسمي ، فصدرت به المضبطة المرقمة (٤٩) في (٣ تموز ١٩٢٢) ، وجاء في نصها :

بناء على الأوامر الواردة فيما يخص النظر لحسم حدود أراضي وادي السلام و تفريقها عن الأراضي الأميرية والمملوكة من مسقفات و أراضي ، فقد تقرر تعيين الذوات الواضعين ختمهم و إمضاءاتهم بهذه المضبطة وهم كل من الشيخ علي آل كاشف الغطاء ، و الشيخ جواد علي الجواهر ، ونقيب الأشراف السيد هادي الرفيعي ، والسيد مهدي السيد سلمان ، والحاج محمد سعيد ابو عجينة ، والحاج محسن شلاش ، والحاج عبد الرزاق شمسه ، وقد أبدوا آراءهم وما اطلعوا عليه ، وأفادوا بأنَّ

حدود أراضي وادي السلام بحسب المستفاد من التاريخ و السيرة المستمرة ، من جه ة الشرق ظهر الكوفة الذي كان مقبرة لها حينما كانت معمورة وهو التل الذي فيه قبر كميل بن زياد رضوان الله عليه ، ومن جهة الغرب الطار المعروف بمسحب صليب ، ومن جهة الجدي ميلان عن البلدة المشرفة .

حيث إنَّ الذوات المحررة أسما ؤهم أعلاه اكبر منا سناً و لهم الاطلاع التام على الحدود فعليه صدقنا مندرجات هذه المضبطة في (٣ تموز ١٩٢٢) .

التوقيع	التوقيع	التوقيع
عضو / محمد جواد	كاتب التحريرات /عبد الرزاق	عضو / احمد ناجي
التوقيع		التوقيع
عضو /عبد العزيز		عضو / غير موجود
التوقيع		التوقيع
ممثل وزارة المالية /مدير المالية	ممثل وزارة الداخلية / قائمقام النجف[٥٠].	

وفي اليوم التالي (٤ تموز ١٩٢٢) صدر قرار اللجنة الوزارية الخاصة المتشكلة من وزارات الداخلية و المالية و الأوقاف ، فضلا عن مديرية الطابو ، آخذا بنظر الاعتبار ما توصلت له لجنة الخبراء و قرارها ، وجاء فيه :

قرار

بناء على الأوامر المبلغة لنا فيما يخص وجوب تحديد أراضي وادي السلام التي تدعيها دائرة الأوقاف في النجف الأشرف ، وعلى اعتبار أنَّ تلك الأراضي غير محددة ولا مسجلة في قيود الطابو ، ولعدم وجود أوراق ثبوتية في القضاء تُفرز ما بينها وبين الأراضي ا لأميرية ، والمباني الخاصة المملوكة للأفراد ، نسبنا بصفتنا مندوبين بإجماع الرأي مع هيئة مجلس إدارة قضاء النجف الأشرف ، انتخاب الذوات الموقعين للمحضر المرفق بطيه ، بناء علي إنهم من ذوي الخبرة و الاطلاع في تلك المسألة . وقد نظرت اللجنة لخلاصة القرار المعطى م ن قبلهم الذي يشير الى أنَّ أراضي وادي السلام لم تكن وقفا قطعاً ، وإنما جُعِلت مقبرة للمسلمين لتشرفه بجوار أمير المؤمنين (عليه السلام) ، ووقوعه بين حرمه و حرم ولده الحسين الشهيد (عليه السلام) ، فحدود وادي السلام المذكور المستفاد من التاريخ و السيرة المستمرة ، من جهة الشرق ظهر الكوفة الذي كان مقبرة لها حينما كانت معمورة ،

وهو التل الذي فيه فيه قبر كميل بن زياد رضوان الله عليه عليه . ومن جهة الغرب الطار المعروف بمسحب صليب . ومن جهة الجدي الى الشمال (ميلان) عن بلدة النجف الأشرف . وقد اختار المسلمون الوادي بهذا الموقع احتراما للمرقد المقدس في ان يجعلوا الحرم الشريف و هو مدفن أمير المؤمنين (عليه السلام) قبلة لمقابرهم . وكان الرأي من بيان هذه الحدود ان المقبرة الواقعة تجاه دار الحكومة غير داخلة بضمن وادي السلام ، وقد علم من إفادات الهيئة المذكورة ، أنَّ اتخاذها مدفن كان حادثا ولم يكن قديما ، ومع ذلك تم الاتفاق على انه من الموافق إلحاقها بأر اضي المقبرة . اما أراضي وادي السلام فقد تم إقرارها بحدودها الحالية المعلومة على ان تكون حدودها **: من جهة الشمال طريق العام و سكة الحديد المختصة الترامواي . ومن الغرب خان عطي ة والتل الواقع على حافة جري القناط القديم . ومن جهة الشرق تمتد من خان عطية والتل المذكور طولا خمسمائة متر . ومن طرف الجنوب طريق ابو صخير ، بحيث يكون عرض المقبرة من سكة الحديد والطريق العام المذكور عبارة عن مائتين و خمسين مترا** . وعلى هذه الحدود المذكورة تق ع بلدة النجف المشرفة و الأملاك المبنية خارج السور علي طرف من الوادي المذكور . وعليه اتفقنا على جعل أراضي وادي السلام بهذا الشكل و وقعنا هذا القرار لأجل البيان في ٤ تموز ١٩٢٢ .

التوقيع مندوب وزارة الداخلية علي مظلوم / قائمقام النجف

التوقيع مندوب وزارة المالية مصطفى عاصم/ مدير المالية

التوقيع مندوب وزارة الأوقاف / مفتش الجوامع

التوقيع مندوب نظارة الطابو / مأمور طابو النجف سيد صالح

وقد تحفظ ممثل وزارة الأوقاف على هذا القرار و ثبت في ذيله : " إنَّ هذه الحدود المذكورة في هذه الورقة غير موافقة للحدود التي مدروجة في الأعلام الشرعي الذي بيد دائرة الأوقاف و علاوة على هذا قسم من المقابر الموجودة غير داخله فبناء علي ذلك لا رأي لي بهذا القرار " [٥١] .

وبعد انتهاء أعمال اللجنة الوزارية وصدور قرارها النهائ ي ، وتثبيت حدود أراضي وادي السلام في النجف الأشرف بشكل رسمي ، أرسل متصرف لواء كربلاء (عبد العزيز القصاب) الى وزير داخلية ، ووزير المالية ، ووزير الأوقاف ، ومدير الطابو العام في بغداد ، كتابا تضمن خطوات عمل اللجنة منذ وصولها الى النجف واجتماعها في (٢٠حزيران ١٩٢٢) ، ثم اختيارها للجنة الخبراء السباعية ، التي قامت بتحديد أراضي وادي السلام في النجف الأشرف ، وأرفق مع الكتاب المضبطة المؤرخة ٢٢ تموز ١٩٢٢ الموقع عليها من قبل العلماء و الأشراف أعضاء لجنة الخبراء ، مع قرار

الهيئة الكاشفة المؤرخ في (٤ تموز ١٩٢٢) والموقع من قبل مندوبين وزارة الداخلية و المالية و نظارة الطابو ما عدا ممثل وزارة الأوقاف ، راجيا منهم الاطلاع [٥٢] .

وبهذا تم حسم حدود أراضي مقبرة وادي السلام في النجف الأشرف ، وثبتت ضمن الإحداثيات السابقة ، واستمرت المقبرة هكذا بنفس تلك الحدود حتى بدايات عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، حينما تم توسيعها باتجاه المحور الشمالي ، وهو المحور الوحيد الذي يمكن التوسع فيه ، بسب بالتوسع غير المسبوق الذي انطلقت فيه الأحياء الجديدة لمدينة النجف باتجاه الشرق و الشمال . وبعد عام ٢٠٠٣ بدأت حدود المقبرة الجنوبية الملاصقة للطريق العام الذاهب الى مدينة الكوفة بالتآكل التدريجي أمام الزحف العمراني والتوسعات الحاصلة في الطرق العامة . وأتوقع ان يتم إزالة المقبرة القديمة (التي تم تثبيت حدودها أعلاه) بالكامل ، إذ إنَّ مركز المدينة لا مجال لتوسيعه إلا بهذا الاتجاه .

الملحق رقم(١)

أول خارطة رسمت للنجف من قبل الرحالة الألماني كارستن نيبور عند زيارته للمدينة سنة (١٧٦٥) وتظهر المقبرة العامة (وادي السلام) في الشمال الشرقي من المدينة المسورة وهي مازالت في بدايات توسعها

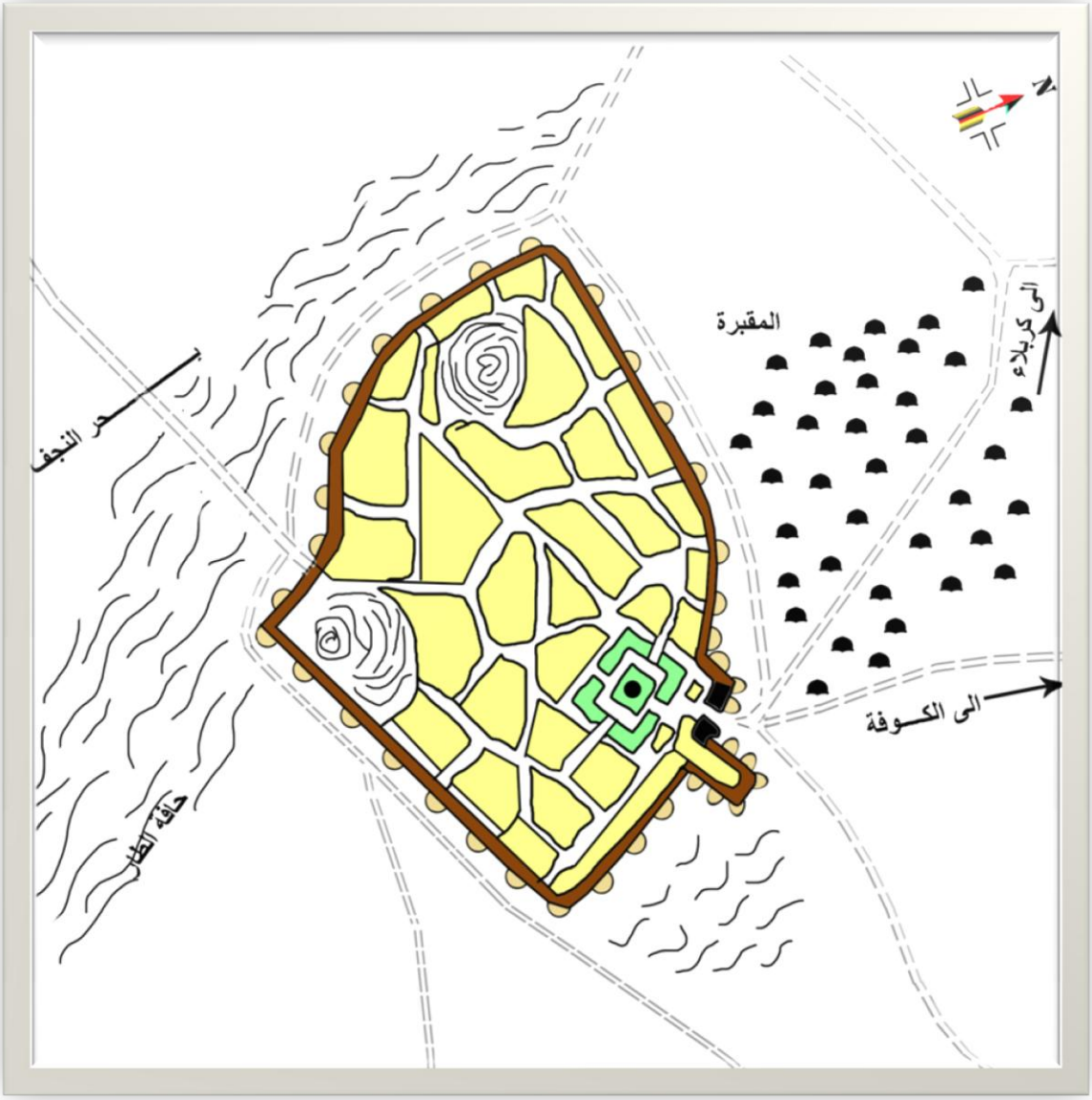

الملحق رقم(٢)

خارطة مدينة النجف الأشرف حتى عام ١٩٧٠ وتظهر فيها مقبرة وادي السلام قبل توسعها الكبير

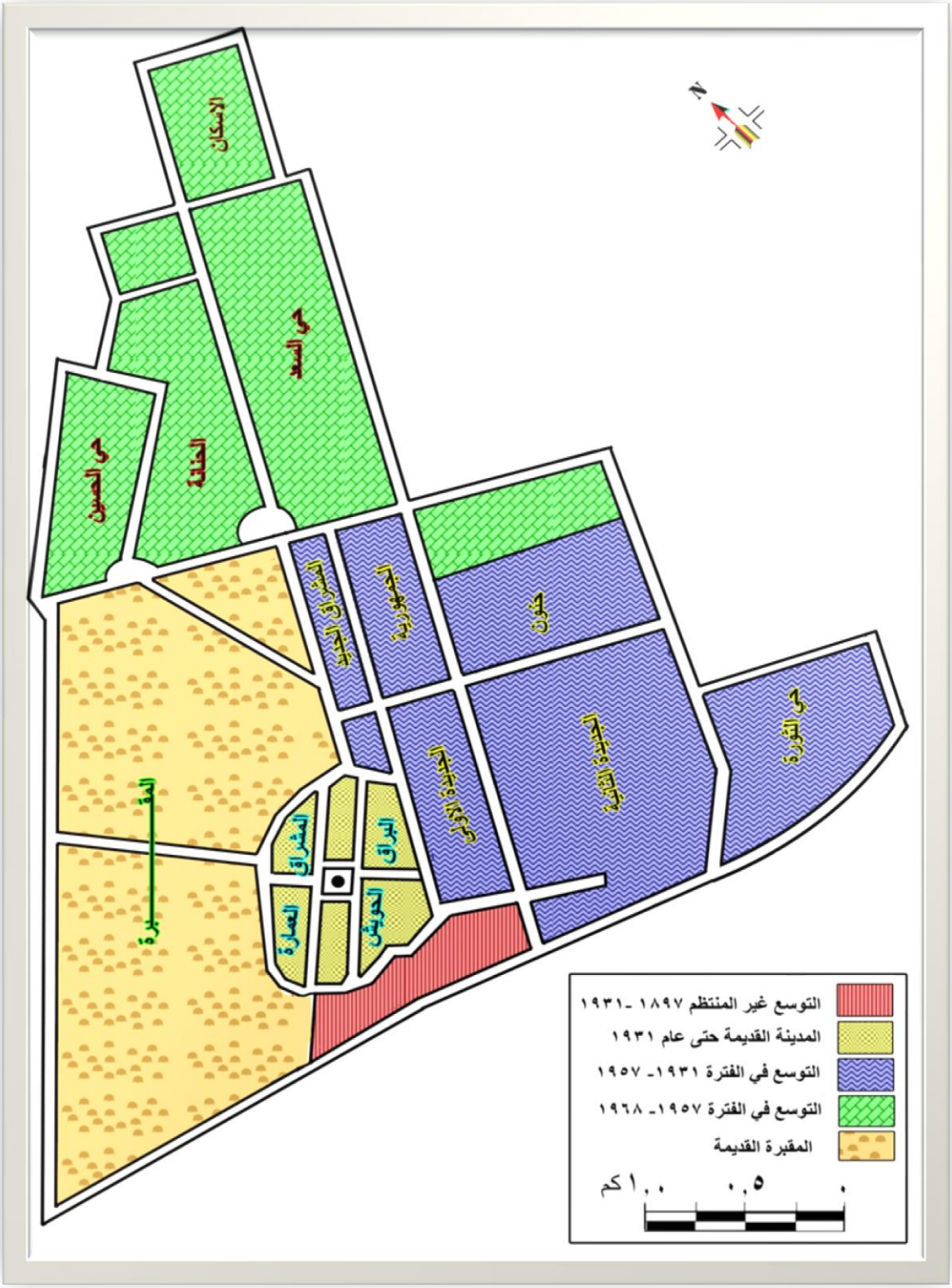

الخارطة من اعداد الباحث .

الملحق رقم(٣)

منظر جوي لمدينة النجف الأشرف سنة ١٩١٨ وتظهر المقبرة العامة (وادي السلام) في الشمال الشرقي من المدينة المسورة وهي مازالت صغيرة قياسا بحجمها الحالي ، كما يظهر التوسع الحاصل خارج السور

الملحق رقم(٤)

منظر عام للجزء القديم من مقبرة وادي السلام في النجف الأشرف ويظهر الازدحام الشديد للمقابر الفردية والأسرية فيها

المصادر و الهوامش

(١) من أهم ما كتب في هذا الموضوع دراسة د. محسن عبد الصاحب المظفر المعنونة : وادي السلام في النجف من أوسع مقابر العالم ، (النجف : مطبعة النعمان ، ١٩٦٤) . وقد تم وضع هذه الدراسة قبل حصول المظفر على الماجستير .

(٢) انظر الملحق رقم (٤) .

(٣) علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١ هـ) ، تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ٢١٣ ؛ محمد بن جعفر ، فضل الكوفة ومساجدها ، ص ١٥.

(٤) منها : ان أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يقف على باب النجف ، ويقول وادي السلام ومجمع أرواح المؤمنين ونعم المضجع للمؤمنين هذا المكان ثم يقول : اللهم اجعل قبري بها . وفي رواية أخرى أن علياً (عليه السلام) نظر في حياته الى ظهر الكوفة فقال ما أحسن منظرك وأطيب قعرك أللهّم أجعله قبري . وتشير بعض الروايات الى انه حدد بنفسه مكان قبر هـ بلحد ملحود بين الذكوات البيض بين تلال متميزة برملها وحصاها الأبيض . وانه كان يزور الظهر ويصل الى حافة الطار ويبتهج بالمكان ويصلي ثم يعود الى الكوفة . انظر مثلا : علي الشاهرودي ، مستدرك سفينة البحار ، تحقيق وتصحيح : الشيخ حسن بن علي النمازي(قم : ١٤١٨ ، مؤسسة النشر الإسلامي) ، ج١، ص٢ ؛ المتقي الهندي ، كنز العمال ضبط وتفسير : الشيخ بكري حياني ، (بيروت :١٤٠٩ هـ /١٩٨٩ م مؤسسة الرسالة) ، ج ٢ ص ٤٧٣ .

(٥) فخر الدين بن محمد علي الطريحي ، مجمع البحرين ، تحقيق احمد الحسيني ، (النجف : ١٩٦١ ، مطبعة الآداب) ، ج ٢ ، ص ٤٠٩ .

(٦) عبد الكريم بن طاووس (ت ٦٩٣ هـ) ، فرحة الغري في تعيين قبر أمير المؤمنين علي (ع) ، تحقيق تحسين ال شبيب الموسوي ، (مطبعة محمد ، ١٩٩٨) ، ص٥٨ .

(٧) ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ، تهذيب الأحكام ، تحقيق حسن الموسوي ، (النجف :١٩٦١ ، مطبعة النعمان) ، ج ١ ، ص ٤٦٦ .

(٨) محمد باقر بن محمد تقي المجلسي (ت ١١١١هـ) ، بحار الأنوار ، تحقيق محمد باقر البهبودي ويحيى العابدين الزنجاني ، ج ٩٧ ص ٢٣٣، (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م) .

(٩) محمد مهدي النراقي (ت١٢٠٩ هـ) ، جامع السعادات في الأخلاق ، ج ٣ ، ص٣٢٢ .

(١٠) أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (ت ٤٦٠) ، المبسوط في فقه الإمامية ، صححه و علق عليه محمد تقي الكشف ، (طهران : المطبعة الحيدرية ، ١٣٨٧ هـ) ، ج١ – ص ١٨٧ .

(١١) الحلي ، نهاية الأحكام ج٢ ، ص٢٨٣ .

(١٢) محمد حسن النجفي ، جواهر الكلام ، (بيروت : دار احياء التراث العربي) ، ج٤ ، ص٢٦ –٢٧ .

(١٣) ابو جعفر محمد بن منصور بن ادريس الحلي ،السرائر ، (قم : ١٤١٠ ، مؤسسة النشر الإسلامي) ، ج١– ص ١٧٠ .

(١٤) اي ان الجثة مازالت كما يصطلح عليها في مفاهيم الدفن بأنها (طرية) . فعلى سبيل المثال : ورد في الصفحة ٤٧٧ ، ج ٢ ، من الذريعة لآغا بزرگ الطهراني ، " .. المولى محمد رضا بن الحاج محسن بن

الحاج محمد بن المولى على أكبر الطهراني المتوفى بها سنة ١٢٧٥ والمحمول طريا إلى وادي الس لام " ؛ وفي ج ٥ صفحة ٤١ : " .. للسيد زين العابدين المعروف بالسيد آقا ابن السيد أبى القاسم الطباطبائي الطهراني المتوفى بها سنت ١٣٠٣ ، وحمل طريا إلى وادي السلام .." . وفي الصفحة ٤١، ج ٥ ، " .. السيد زين العابدين ابن السيد أبى القاسم الطباطبائي الطهراني المتوفى بها سنة ١٣٠٣ ، وحمل طريا إلى وادي السلام " أغا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ) ، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، (بيروت : دار الأضواء) .

(١٥) وهذه هي الطريقة الأكثر شيوعا لنقل الموتى من مناطق بعيدة عن النجف ليدفنوا فيها . فعلى سبيل المثال لا الحصر : ورد في ج ٤ صفحة ٧٥ ، من الذريعة لآغا بزرگ الطهراني ، " .. مير رضا بن السيد محمد تقي الشهير بحاج سيد تقى الحسيني القزويني توفى بقزوين سنة ١٣٣٣ وحملت جنازته إلى وادى السلام بالنجف الأشرف ليدفن فيها . و في صفحة ١٥٣ " .. السيد رضا بن السيد مهدي الخوئي الحسيني نزيل تبريز ، والمتوفى بها في سنة ١٣٢٣ ، ثم حمل إلى وادى السلام بالنجف . وفي ج ٩ ق ١ صفحة ١٤٤ " .. وحملت جنازته إلى وادي السلام في النجف في صحبة العلامة الحاج مولى على الكنى ؛ وفي ج ٩ ق ٤ صفحة ١٢٧٦ " .. الميرزا يوسف بن بيكلر سلطان بن آغاسى خان القمي الأصل الطهراني المسكن توفى بها في الثلاثاء ٢٦ شوال ١٣٢٢ وحمل إلى وادي السلام ودفن قرب مقبرة هود وصالح " . أغا بزرك الطهراني ، المصدر السابق .

وفي أعيان الشيعة للسيد محسن الأمين (ت ١٣٧١) ، تحقيق حسن الأمين ، (بيروت : دار التعارف ، ١٩٨٣) ج ٦ ، صفحة ٣٤ ورد مثلا : " .. الشيخ علي ابن الحاج زين بن حسن بن خليل العاملي الصيداوي. ولد سنة ١٢٥٢ بصيدا وتوفي راجعا من زيارة سامراء سنة ١٣١٣ ونقله ولده الشيخ عبدالكريم الى النجف بعد ثلاثة أشهر فدفنه قريبا من قبر هود وصالح . وفي الصفحة ٣٢٨ : " .. أصلا الطهراني مولدا البروجردي منشأ ومسكنا النجفي مدفنا . توفي في بروجرد سنة ١٢٩٩ وأوصى إلى ولده السيد عبد الحسين وهو في النجف لطلب العلم بحمل جنازته إلى النجف فمضى إلى برو جرد وحملها إلى النجف ودفنها في وادي السلام . محسن الأمين (ت ١٣٧١) ، أعيان الشيعة ، تحقيق حسن الأمين ، (بيروت : دار التعارف ، ١٩٨٣) .

(١٦) مجلة العلم ، مقالة الموتى يستغيثون ، العدد الثاني ، ١٩١١ ، ص ص ٥١- ٥٧ .

وتحصل الأضرار الصحية من عملية نقل الموتى الى النجف ممن يتوفى بسبب الأمراض الوبائية المعدية كالطاعون والكوليرا وأنواع الحمى الفايروسية وغيرها ، والتي كانت تنتشر باستمرار في مناطق شرق العراق كإيران وأفغانستان و الهند ، فتنتقل معهم الى النجف وتحصل الإصابات بهذه الأمراض الخطيرة وتنتشر بين السكان ، فضلا عما قد يأتي عن طريق الزائرين القادمين بصحبة الجنائز . فعلى سبيل المثال لا الحصر : ورد في ج ١٤ صفحة ١١٥ من الذريعة لآغا بزرگ الطهراني : " .. المولى أحمد بن علي أكبر المراغي نزيل تبريز ، والمتوفى بها بالوباء في خامس المحرم سنة ١٣١٠ ، وحمل جسده إلى وادي السلام بالنجف .. " ؛ وورد في ج ١١ صفحة ٢٥٦ : " .. المولى على النهاوندي وتوفى غرة ربيع الثاني من سنة ١٣٢٢ في حال اشتداد الوباء بالنجف ودفن في مقبرته بأول وادي السلام .. " . للإطلاع على الوضع الصحي في النجف وإحصاءات الأمراض والأوبئة و الوفيات منذ العهد العثماني الثاني حتى ١٩٦٨ انظر : د. عبد الستار

شنين الجنابي ، تاريخ النجف الاجتماعي ، (بيروت :٢٠١٠ ، مطبعة ديموبريس) .، ص ص ٥٣٣. ٥٩٣ .

(١٧) انظر الطبري ، تاريخ الرسل والملوك (ت ٣١٩ هـ) ، ج٥ ، ص٢٨٩- ٢٩٠ ؛ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) ، تاريخ بغداد ، ج١، ص٤١٧ .

(١٨) محمد باقر المجلسي ، المصدر السابق ، ج٤٢ ، ص ٣٩٩ . وقد احصى البُراقي ١٤٧ صحابياً منهم . انظر : حسين بن احمد البراقي النجفي ، تاريخ الكوفة ، تحقيق ماجد بن احمد العطية ، (إيران : المكتبة الحيدرية ، ١٤٢٤ هـ) ، ص ص ٤٢٩ – ٤٤٩.

(١٩) انظر:علاء موسى كاظم نورس ، السياسة السوقية الإيرانية تجاه العراق في العصر الحديث ، بحث ضمن كتاب الصراع العراقي الفارسي ، (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٣) ، ص ٢٤٣ . تم في هذه المعاهدة تنظيم قضايا الحدود ، وضرائب التجار ، ومعاملة الزوار الذين يقصدون العتبات المقدسة ، فأدى ذلك الى كثرة ورود الزوار والمهاجرين الإيرانيين ، وتوسعت حركة نقل الجنائز الى النجف من خارج العراق .

(٢٠) وهو نقيب أشراف بغداد ، ولد في بغداد سنة ١٨٤٥ ، وتوفي فيها سنة ١٩٢٧ ، ألف ثلاث وزارات عراقية ، الأولى للمدة ١٠ أيلول ١٩٢٠ ـ ٢٣ آب ١٩٢١ ، وكانت الوزارة الثانية للمدة ١٠ أيلول ١٩٢١. ١٩ آب ١٩٢٢ ، اما وزارته الثالثة فكانت للمدة ٢٨ أيلول ١٩٢٢ حتى ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ .

(٢١) كان اسمها في المخاطبات الرسمية هو:

(وزارة أوقاف الحكومة العراقية Government Of Iraq Ministry Of Awqaf)

ويظهر ذلك واضحاً من خلال تروسية (Hider) الكتب الرسمية التي تعتمدها ، فضلاً عن الختم الخاص بها في الوثائق الخاصة بفترة البحث .

(٢٢) حميد خان بن أسد خان الملقب بنظام العلماء ، ولد في النجف سنة (١٨٩٠) بعد ان هاجرت عائلته ذات الجاه و الثراء من إيران الى النجف سنة (١٨٤٠) ، كانت له صلات حسنة مع الكثير من العلماء و الوجهاء في النجف ، وفي الوقت نفسه كان موضع ثقة البريطانيين و أحد أعوانهم المخلصين ، عُين معاون للحاكم السياسي في النجف في (١ آب ١٩١٧) ، ثم متصرفاً للواء كربلاء في (٧ شباط ١٩٢١) ، ثم انتخب نائباً عن لواء كربلاء سنة (١٩٤٣) حتى وفاته في (٢٣ كانون الثاني ١٩٤٣) .

Ministry of Interior, " General Administration Arrangements at Karbala " , File No. 2 / K, 1921 , P. 35 – 34.

؛ المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة : جعفر الخياط ، ط ٢ ، (بيروت :مطلعة دار الكتب ، ١٩٧١) ، ص ١١٨ .

(٢٣) ان هامشية موقع مدينة النجف وقلة الطرق الجيدة المؤدية لها ، التي تكاد تنحصر في الطريق الشرقي المؤدي الى مدينة الكوفة ، جعلها تعتمد بشكل واسع على النقل النهري الذي تضاعفت أهميته لها في النصف الأول من القرن العشرين . فعلى الرغم من بعد مدينة النجف عند نهر الفرات بمسافة (٨) كيلو متر ، فانه أصبح شريان حركتها التجارية . إذ كانت تُنقل عبر الفرات نسبة كبيرة مما يصل المدينة من المنتجات الزراعية والبضائع باختلاف أنواعها ومصادرها ، من البصرة حتى كربلاء صعوداً ونزولاً الى الكوفة التي أضحت عقدة المواصلات النهرية في الفرات الأوسط ، ومنها تنقل الى النجف بوساطة الحيوانات ، مما شجع على إنشاء خط السكة الحديد او عربات (التراموي) ، وكانت هذه شركة أهلية مساهمة حصل على

امتيازها عبد الرحمن الباججي ، وصالح الشابندر سنة ١٩٠٨ ، كان عدد أسهمها ١٢٠٠٠ سهم ، دخل فيها بعض المساهمين النجفيين وكان أبرزهم الحاج عبد المحسن شلاش .استمر خط التراموي بتقديم خدمات النقل للبضائع والسكان حتى ألغي سنة ١٩٤٨ بسبب تطور وسائل النقل بالسيارات وزيادة أعدادها ورخص خدماتها وسرعتها .

(٢٤) عمل قائممقاماً للنجف للمدة من ٧ شباط ١٩٢١ لغاية ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٢ . للاطلاع على أسماء مسؤولي الإدارة في النجف للفترة من ١٨٧١ – ١٩٧٠ انظر : د. عبد الستار شنين الجنابي ، المصدر السابق .

(٢٥) أرشيف وزارة الداخلية العراقية ، وللاختصار سأرمز له بالرمز (أ . و . د .) ، كتاب وزارة الأوقاف المرقم ٦٥٦ في ٢٨ تموز ١٩٢١ / ٢٢ ذو القعدة ١٣٣٩ ، ملفة منازعات الأراضي / قضية أراضي وادي السلام في النجف (١٩٢١ – ١٩٢٢) المرقمة (26 / L / 1) .

(٢٦) أ . و . د . تقرير متصرف لواء كربلاء عبد الحميد خان المرقم ٣٤٨٠ في٢٥ أيلول ١٩٢١المرسل الى وزارة أوقاف الحكومة العراقية ونسخة منه الى وزارة الداخلية ، الملفة نفسها .

(٢٧) أ . و . د . كتاب وزارة أوقاف الحكومة العراقية الرقم ٦٥٦ في ١٦ تشرين اول ١٩٢١ م / ١٤ صفر ١٣٤٠ هـ الموجه الى متصرف لواء كربلاء ، ونسخة منه الى وزارة الداخلية ، ومدير أوقاف كربلاء ، ومدير أوقاف النجف ، الملفة نفسها .

(28) Ministry of Interior, Memorandum from Registrar Ministry of Interior to The Ministry of Auqaf , No.1784 , death. 6 October 1921 . Fill No. (26 / L / 1) , P. 3 .

(٢٩) أ . و . د . مذكرة داخلية من مدير الواردات في وزارة الداخلية موجه الى سكرتير وزارة الداخلية بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٢١ ، وثيقة رقم ٦ ، الملفة نفسها .

(٣٠) أ . و . د . كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٩٢٥٥ في ٢ تشرين الثاني ١٩٢١ الى مدير الطابو ، الملفة نفسها .

(31) Ministry of Interior, Memorandum from the Director of Tapu to The Ministry of Interior , Baghdad , No.30379 , death. 19 December 1922 . Fill No. (26 / L / 1) , P. 10 .

(٣٢) أ . و . د . كتاب شعبة الأملاك الأميرية / مديرية الواردات في وزارة المالية المرقم ٦٠ المؤرخ في ١٠ جنوري ١٩٢٢ / ٩ جمادي الأول ١٣٤٠، و صورة منه الى وزارة الداخلية ، الملفة نفسها .

(٣٣) أ . و . د . نص الإعلان الخاص بحدود وقفية أراضي وادي السلام في النجف الأشرف ، المنشور في جريدة لسان العرب ، العدد ١٧٢ ، في ١٨ شباط ١٩٢٢ ، ص ٥٥ ، الملفة نفسها .

(٣٤) أ . و . د . مذكرة وزارة العدلية الموجه الى مدير الطابو العام في بغداد المرقمة ١٨ / ٧ ت في ٢٠ شباط ١٩٢٢ و نسخة منها الى وزارة الداخلية و وزارة المالية ، الملفة نفسها .

(٣٥) أ . و . د . كتاب متصرفية لواء كربلاء المرقم ١٥٣٨ و المؤرخ في ١٢ مارت ١٩٢٢م / ١٢رجب١٣٤٠هـ الموجه الى وزارة الداخلية ، ملفة منازعات الأراضي / قضية أراضي وادي السلام في النجف (١٩٢١ – ١٩٢٢) المرقمة (1 / L / 26) .

(٣٦) أ . و . د . كتاب قائممقامية قضاء النجف المرقم ٥٠٥ في ٨ آذار١٩٢٢ الموجه الى متصرفية لواء كربلاء ، الملفة نفسها .

(٣٧) أ . و . د . تقرير مأمور طابو النجف المرقم ٧٦ في ٩ آذار ١٩٢٢ الموجه الى مديرية طابو ولاية بغداد ، الملفة نفسها .

(٣٨) أ . و . د . كتاب وزارة الداخلية المرقم ٤١٩٦ الموجه لوزارة العدلية في ١٩ آذار ١٩٢٢ /١٩ رجب ١٣٤٠ ، الملفة نفسها .

(٣٩) أ . و . د . كتاب وزارة العدلية المرقم ١٨ / ٧ ت الموجه الى وزارة الأوقاف في (٢٧ آذار١٩٢٢) ، الملفة نفسها .

(٤٠) أ . و . د . كتاب وزارة الأوقاف المرقم ٦٥٦ ٣٠ مارت ١٩٢٢ / ١ شعبان ١٣٤٠ الى وزارة الداخلية ، الملفة نفسها .

(٤١) أ . و . د . كتاب وزارة العدلية المرقم ١٨ / ٧ ت في ٨ آيار ١٩٢٢ الى وزارت الداخلية والمالية والأوقاف ومديرية الطابو ، الملفة نفسها .

(٤٢) لم يرد اسمهـ الصريح في الوثائق الخاصة بالموضوع .

(٤٣) أ . و . د . كتاب وزارة الداخلية المرقم ٧٣٠٥ في ١٧ / ٥ / ١٩٢٢ ، وكتاب وزارة العدلية المرقم ١٨ / ٧ ت في ١٥ حزيران ١٩٢٢ ، و كتاب وزارة الداخلية المرقم ٨٨٤٧ في ١٨ / ٦/ ١٩٢٢ ، ملفة منازعات الأراضي / قضية أراضي وادي السلام في النجف (١٩٢١ – ١٩٢٢) المرقمة (26 / L / 1) .

(٤٤) أ . و . د . كتاب متصرفية لواء كربلاء المرقم ٤٩١٨ فيي ١٠ تموز ١٩٢٢ الموجه الى وزارة الداخلية ، ونسخة منه الى وزارة العدلية ووزارة الأوقاف ، ومديرية الطابو في بغداد ، الملفة نفسها .

(٤٥) البارة عملة عثمانية تساوي ١/٤٠ من القرش الذي يساوي ١/١٠٠ من الليرة العثمانية الذهبية التي يبلغ وزنها (٧.٢١٦) غم ذهب . وبمعادلة حسابية بسيطة على أساس أسعار الذهب لسنة ٢٠١١ والذي يساوي ٤٠ ألف دينار لكل غرام يظهر لنا معدل سعر المتر المربع الواحد الذي هو ١٠ بارة = ٧٢١,٦ دينار في الوقت الحاضر .

(٤٦) أ . و . د . المقصود بها الجنائز القادمة من خارج العراق وليست لعراقيين .

(٤٧) أقدمت الدولة العثمانية في ٢١ نيسان ١٨٥٨ على إصدار (قانون الأراضي) لغرض تنظيم و تحديد ملكية الأراضي في الدولة . وقد عالج القانون التعريفات الخاصة بذلك و أمر تسجيل الأراضي و الحصول من الدفتر الخاقاني (الطابو او التسجيل العقاري)على سند الطابو . و مع تولي مدحت باشا ولاية بغداد في سنة ١٨٦٩ تم افتتاح مديرية للدفتر الخاقاني في مركز الولاية . وفي سنة ١٨٨٦ تم افتتاح مأمورية لها في سنجق كربلاء . وقد ألزمت الدولة سنة ١٩٠٢ تسجيل معاملات البيع و انتقال الملكية لجميع الأراضي و العقارات في دوائر الدفتر الخاقاني ، و منعت المحاكم من سماع الدعاوي المتعلقة بمعاملات البيع التي تتم خارج هذه الدوائر . لمزيد من المعلومات انظر جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٠١) .

(٤٨) وهذا يعني ان الحد الجنوبي هو بلدة النجف الأشرف و الطريق الخارج منها شرقاً الى الكوفة .

(٤٩) أ . و . د . نسخة المحضر الخاص بلجنة الخبراء السباعية المتشكلة لغرض أبداء الرأي و المساعدة في تعيين حدود أراضي وادي السلام و قرارها بتثبيت تلك الحدود ، ملفة منازعات الأراضي / قضية أراضي وادي السلام في النجف (١٩٢١ – ١٩٢٢) المرقمة (1 / L / 26) .

(٥٠) أ . و . د . أصل المضبطة المرقمة (٤٩) في ٣ تموز ١٩٢٢ الموقعة من مجلس إدارة قضاء النجف و اللجنة الوزارية المشكلة ، الملفة نفسها .

(٥١) أوردت نص التحفظ كما هو مدون في ذيل القرار من دون أي تعديل .

(٥٢) أ . و . د . كتاب متصرفية لواء كربلاء المرقم ٤٩١٨ في ١٠ تموز ١٩٢٢ / ١٤ ذي القعدة ١٣٤٠ الموجه الى وزير داخلية ، ووزير المالية ، ووزير الأوقاف ، ومدير الطابو العام في بغداد ، الملفة نفسها .